

محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر Attempts for political reform in Algeria

(1) الباحث: دراجي هشام

طالب دكتوراه بجامعة المسيلة (الجزائر)

مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة

Drj.hichem@gmail.com

تاريخ النشر

2019/04/30

تاريخ القبول:

2019/05/24

تاريخ الارسال:

2018/12/29

الملخص:

شهدت الجزائر موجة كبيرة من الإصلاحات السياسية خلال الفترة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988، هذه الفترة التي أطلق عليها بمرحلة التحول الديمقراطي لما حملته من إصلاحات عميقة في بنية النظام السياسي، فقد أقر الدستور الجديد آنذاك ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة التعددية السياسية والحزبية، بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية والانفتاح الإعلامي، ولعل المتابع لمجريات الأحداث خلال هذه الفترة يدرك حجم الحرية التي ميزت المشهد السياسي في هذه المرحلة، وقد ظهر ذلك جليا خلال أول انتخابات محلية بعد تراجع سيطرة الحزب الحاكم، لكن سرعان ما تغير الوضع بعد الدور الأول من الانتخابات التشريعية، ودخول الجزائر في أزمة كبيرة عقب استقالة رئيس الجمهورية، وما ترتب عليها من إجراءات دستورية حولت هذه الأزمة السياسية إلى أزمة أمنية، أثرت بشكل كبير في أداء النظام السياسي، لكنها لم تمنع بروز العديد من المحاولات الإصلاحية في مشهد كرونولوجي متواصل.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح السياسي- النظام السياسي- الجزائر.

Abstract:

Algeria has seen a big wave of political reforms during the period that followed the October 1988 events, that period called the phase of democratic transformation of what his campaign of deep reforms in the structure of the political system, then the new-constitution approved for the first time in history of independent

¹ - المؤلف المرسل: الباحث: دراجي هشام / Drj.hichem@gmail.com

Algeria's political and party pluralism, in addition to the economic freedom and media openness, and perhaps the supervisor of the events course during this period realize the freedom size that characterized the political scene at this stage, and that has been evident during the first local elections after the retreat of the ruling party dominance, but soon the situation changed after the first round of regislative elections, and Algeria enter in a major crisis following the resignation of the president, and ensuing constitutional procedures for this political crisis has turned into a security crisis, greatly influenced in the political system performance, but it didn't prevent the appear of many reform attempts in a continuous chronological scene.

Key words: political reform- political system- Algeria.

مقدمة

شهدت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية عبر تاريخها الكثير من الإصلاحات السياسية التي كانت استجابة صريحة لمتطلبات الفترات الزمنية المرافقة لها، فقد فرضت مرحلة الاستقلال النهج الاشتراكي كأحد أهم الحلول في تلك الظروف الصعبة لبناء الدولة، فقد عُرفت هذه الفترة من تاريخ الجزائر المعاصر بجملة من الإصلاحات السياسية بمختلف نجاحاتها واختلالاتها، والحقيقة أن هذا النهج الجديد كان سبيل كل الدول حديثة الاستقلال، لما حمله في طياته من معاداة للإمبريالية والقوى الاستعمارية التقليدية، بالإضافة إلى توافقه النظري والفكري مع تطلعات الشعوب الفقيرة والمحرومة، والتي كانت تبحث عن المساواة وحققها في كرامة العيش من جهة، وناقمة عن الليبرالية وما عاشته في كنفها من تسلط كبار المستوطنين خلال فترة الاستعمار من جهة أخرى، غير أن كل هذه الآمال والأحلام سرعان ما بدأت تتلاشى مع بداية تسلط الأحزاب الاشتراكية التي كانت تحكم باسم الشعب، وتعمل على قمع الحريات العامة والفردية، والجزائر كغيرها من هذه الدول بقيت على استراتيجيتها الاشتراكية إلى غاية انفجار الوضع في أكتوبر 1988، والذي كان بمثابة نقطة التحول خاصة بعد إقرار دستور 1989 الذي فتح الباب أمام الحريات معلنا عن نهاية عهد

الاشتراكية، وبداية عهد جديد تخللته العديد من الإصلاحات السياسية سنحاول التطرق إلى أهمها انطلاقا من طرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن الحكم على تجربة الإصلاح السياسي في الجزائر خلال فترة التعددية السياسية؟

التساؤلات الفرعية:

- ماذا نقصد بمفهوم الإصلاح السياسي؟
 - ماهي خصوصية المشهد السياسي في الجزائر؟
 - فيما تمثلت أهم الإصلاحات السياسية خلال فترة التعددية في الجزائر؟
- الفرضيات:

- ساهمت مسيرة الإصلاح السياسي بالجزائر بعد مرحلة التعددية في استمرار وتماسك النظام السياسي الجزائري.
 - عرفت تجربة الإصلاح السياسي بعد التعددية في الجزائر العديد المآلات والنتائج التي ارتبطت بشكل وثيق بجملة متنوعة من الأسباب والدوافع.
- أولا: مفهوم الإصلاح السياسي.

1. تعريف الإصلاح:

قبل بداية الحديث عن الإصلاح السياسي وجب علينا أولا إزالة الغموض عن أصل كلمة الإصلاح في اللغة، فكلية الإصلاح مشتقة من مصدر الصلاح، وهو المصدر الذي يعني حسب معجم لسان العرب: " نقيض الفساد، أي أن الصلاح: ضد الفساد، صلح، يَصْلَحُ وَيَصْلُحُ، صلاحا وصلوحا ".⁽¹⁾

أما في اللغة الفرنسية فكلية الإصلاح Réforme فهي تعني: " التغيير نحو الأحسن ".⁽²⁾ في حين نجده في اللغة الإنجليزية Reform يعني: " تغيير شيء لجعله أفضل حالا مما كان عليه سابقا ".⁽¹⁾

(1) محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب. الجزء 02، الرياض: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ص 516.

(2) Larousse dictionnaire de français, manhecourt: l'imprimerie maury eurolivres, 2004, p 358.

ومن خلال هذه التعريفات السابقة، يمكننا الحديث عن عمق معاني فكرة الإصلاح في إحداث تغييرات على بنية الأشياء بشكل يحسنها ويجعلها أفضل حالا من جهة، ويزيل عنها مظاهر المفسدة والتلف.

في حين تذهب الدلالات الاصطلاحية لمفهوم الإصلاح حسب موسوعة السياسة إلى أنه: " تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، والإصلاح خلاف للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها"⁽²⁾.

وما يمكن أن يعاب على هذا التعريف هو ربطه للإصلاح بالثورة كأحد معيقاتها، غير أن الإصلاح لا يرتبط بالمجتمعات المتخلفة التي تعاني من شبح الثورات فقط، بل هو عملية متواصلة تدخل تحسينات دورية على بنية المجتمعات المتخلفة من جهة، وتعمل على إبقاء المجتمعات المتقدمة على حالها وتطورها من جهة أخرى، كما أهمل هذا التعريف الجوانب الاقتصادية والثقافية للإصلاح، حيث اكتفى بالحديث عن النظامين السياسي والاجتماعي فقط.

2. تعريف الإصلاح السياسي:

يرى (صامويل هنتنغتون) أن الإصلاح السياسي: " هو تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية"⁽³⁾.

⁽¹⁾ (Oxford basic english dictionary, united kingdom: oxford university press, 2012, p 318.

⁽²⁾ إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. السليمانية: مطبعة روز، 2010، ص 18.

⁽³⁾ مسلم بابا عربي، " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي "، مجلة دفاتر السياسة والقانون. جامعة ورقلة، العدد: 09، 2013، ص 237.

وقد كان تعريف هنتنغتون بالغ الدقة حيث تطرق إلى أكثر التفاصيل الجزئية في سياق تحقيق الإصلاح السياسي كتغيير السلوكات القديمة والترويج لوسائل الاتصال والتعليم التي من شأنها تحقيق الثقافة الملائمة للإصلاح، بالإضافة إلى مسألة العلمنة والعقلانية والكفاءة والتوزيع العادل، والتي تعتبر بمثابة الخطوات الأساسية لهذه العملية الصعبة والمعقدة.

أما (عبد الإله بلقزيز) فقد عرف الإصلاح السياسي على أنه: " التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات أو سلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج ".⁽¹⁾

وعلى خلاف هنتنغتون فقد ركز بلقزيز على المظاهر التي تتطلب وجوب تفعيل الإصلاح السياسي، كالممارسات والسلوكيات الفاسدة، أو المتسلطة، أو التخلف أو الظلم أو الخطأ أو الاعوجاج، وبالتالي فالمظاهر غير السوية حسبه هي من تتطلب تغييرا أو تعديلا يحسنها أو يجعلها على نحو أفضل.

في حين عرفت (وثيقة الإسكندرية)* الإصلاح السياسي على أنه: " كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية ".⁽²⁾

وقد أجمع المشاركون في مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ المنعقد بمكتبة الإسكندرية في الفترة 12-14 مارس 2004 على أهمية الإصلاح في شقه السياسي باعتباره الطريق الوحيد نحو الديمقراطية، وقد حمل هؤلاء المشاركون مسؤولية تنفيذها إلى الحكومات العربية المختلفة، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

(1) إبراهيم محمد عزيز، مرجع سابق، ص 19.

* وثيقة الإسكندرية هي بمثابة توصيات مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ المنعقد بمكتبة الإسكندرية سنة 2004.

(2) مجموعة باحثين، وثيقة الإسكندرية. مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 14 مارس 2004، ص 03.

ثانياً: خصوصية المشهد السياسي في الجزائر.

بدأت بوادر تشكل المشهد السياسي في الجزائر بشكل جلي بعد أحداث أكتوبر 1988 وما ترتب عنها بعد ذلك بميلاد أول دستور تعددي في البلاد سنة 1989، هذا الدستور الذي سمح بظهور العديد من الأحزاب والجمعيات ذات الطابع السياسي، والتي لم تستغرق وقت طويل في المبادرة بالدخول في غمار الانتخابات المحلية والتشريعية، هذه الأحزاب فتحت آفاق كبيرة أمام المجتمع الجزائري للتعبير عن آرائه السياسية والفكرية بكل حرية، هذا بالإضافة إلى الحركية الكبيرة التي شهدتها تنظيمات المجتمع المدني ما سمح لها خلق فعل تطوعي فعال ومستقل.

شهدت الديمقراطية أزهى أيامها في الجزائر خلال هذه الفترة الوجيزة التي أعقبت دستور 1989، غير أن الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد بعد استقالة رئيس الجمهورية وإلغاء المسار الانتخابي أثرت بشكل كبير في المشهد السياسي خاصة بعد فقدان المواطنين ثقتهم في النظام السياسي من جهة، وغياب الشرعية عنه من جهة أخرى، وعليه يمكننا تلخيص المشهد السياسي في النقاط التالية:

1. التحول في طبيعة الأزمة: من الخلاف السياسي إلى المعضلة الأمنية.

شكل إلغاء المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992، بداية الخلاف السياسي بين السلطة الحاكمة وحزب جبهة الإنقاذ الوطني، الحزب الذي فاز بأغلبية نسبية في انتخابات المجلس التشريعي، ما سمح له بالذهاب إلى الدور الثاني بحسب النظام الانتخابي المعمول به آنذاك، هذا الخلاف السياسي والذي لم يدم طويلا خاصة بعد بداية حملة الاعتقالات التي طالت أنصار هذا الحزب السياسي والتي دفعتهم إلى تبني أطروحات متطرفة والتوجه نحو العمل المسلح، ما عجل في تحول هذه الأزمة السياسية إلى معضلة أمنية حقيقية أثرت لأكثر من عقد كامل من الزمن على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد.⁽¹⁾

(1) محمد بوضياف، " مستقبل النظام السياسي الجزائري "، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008/2007، ص146.

2. شرعية النظام السياسي الجزائري!

بقيت السلطة السياسية داخل النظام السياسي الجزائري لعقود طويلة تحكم البلاد باسم الشرعية الثورية، هذه الشرعية التي اكتسبتها بفضل نضالاتها الثورية في حرب التحرير والاستقلال، غير أن دستور 1989 حسب العديد من الباحثين شكل نقطة جوهرية في مستقبل هذا النظام بعد سماحه لمختلف التيارات السياسية بالمشاركة في الانتخابات، وهو ما يعني نقل الشرعية من سياقها الثوري إلى وعاء الديمقراطية وشرعية الصندوق، غير أن ما حدث بعد ذلك من خلال إلغاء المسار الانتخابي وتبعاته المختلفة - كما رأينا سابقا - جعل النظام السياسي يدخل في مرحلة من الفراغ أفقدته الشرعية، فوجد نفسه فاقدا للشرعية الثورية بموجب الدستور، وفاقدا للشرعية الديمقراطية بإلغائه لنتائج الانتخابات التشريعية، وأمام هذه الوضعية الصعبة وفي ظل حربه التي أعلنها على التطرف، بقي النظام السياسي يعاني مختلف الأزمات حتى موعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999، والتي علق عليها السلطة الحاكمة آمال كبيرة في استعادات الشرعية، وهو ما بدأ يظهر جليا بعد فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة برئاسة الجمهورية، وبداية عهد جديد افتتحه الرئيس بالعديد من البرامج كالوثام المدني والمصالحة الوطنية، والتي أنهت سنوات كبيرة من المشاكل الأمنية.

3. واقع الأحزاب السياسية في الجزائر.

يمكن تعريف الحزب السياسي في أبسط مدلولاته كما ترى الأستاذة سعاد الشرقاوي على أنه: "تنظيم دائم على المستويين القومي والمحلي يسعى للحصول على مساندة شعبية، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة".⁽¹⁾

ويتضح لنا من خلال هذا التعريف البسيط وجود بعض الشروط الواجب توفرها في أي حزب سياسي، كالاستمرارية والانتشار وممارسة السلطة وتنفيذ سياسات محددة، ولو حاولنا إسقاط هذه الشروط البسيطة على واقع الممارسة الحزبية في الجزائر لوجدنا العديد من المفارقات.

(1) سعاد الشرقاوي، الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها. القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005، ص 13.

حيث انطلقت التعددية السياسية والحزبية من خلال إقرار دستور 1989 في فصله الرابع، وتحديد المادة الأربعون، بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي⁽¹⁾. والمفارقة الأولى في هذه التسمية - جمعية ذات طابع سياسي - أن الظاهر يدل على نية السلطة فتح الحياة السياسية بالتدرج تفاديا لإغراق المجتمع الجزائري في النمط الجديد للديمقراطية التي غابت عن ثقافته لعقود طويلة، لكن الحقيقة كما يرى الكثير من الباحثين هي أن اختيار هذه التسمية جاء بنية احتواء حزب جبهة التحرير الوطني لهذه الجمعيات، وبالتالي تصبح مجرد أذرع سياسية ذات إيديولوجيات مختلفة داخل الحزب الواحد، لكن ما حدث بعد ذلك من تطورات بعد أول انتخابات تشريعية - كما رأينا سابقا - جعل العمل الحزبي يعرف ركودا كبيرا في ظل حكم المجلس الأعلى للدولة الذي تولى زمام السلطة في البلاد حتى تاريخ انتخاب الرئيس لمن زوال سنة 1995، والذي عمل على دستور 1996، هذا الدستور الذي أقر حق حرية تشكيل الأحزاب السياسية من خلال الفصل الرابع، في المادة الثانية والأربعون، والتي تنص على: "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون"⁽²⁾. غير أن هذا الاعتراف الصريح لم يقدم الكثير للحياة الحزبية في الجزائر في ظل انعدام الثقة بين المواطن والسلطة من جهة، وبينه وبين الأحزاب السياسية من جهة أخرى، هذه الأحزاب التي كانت تدور في فلك السلطة.

أما المرحلة الثانية فكانت بعد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 والتي وصل من خلالها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة، حيث دخل أكبر حزب إسلامي آنذاك - حركة مجتمع السلم - والتي تحسب على المعارضة في تحالف رئاسي مع أحزاب

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989. متحصل عليه من موقع رئاسة الجمهورية: <http://www.el->

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm> السلطة التشريعية، يوم 2017/03/30، على الساعة 18.30.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996. متحصل عليه من موقع رئاسة الجمهورية: <http://www.el->

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm#DROITSETLIBERTES>، يوم 2017/03/30، على الساعة 18.30.

السلطة، وقد بقي هذا التحالف صامدا من سنة 2004 إلى 2012، وقد شهدت هذه الفترة ضعف كبير في أداء الأحزاب السياسية التي قضى عليها هذا التحالف. في حين شكلت المرحلة الثالثة والتي أعقبت قانون الأحزاب السياسية الجديد 2012، والذي فتح الباب أمام اعتماد الكثير من الأحزاب السياسية، والتي بلغ عددها أكثر من 67 حزب جديد، هذا الإجراء الجديد ميع الحياة السياسية والحزبية في الجزائر، فمعظم هذه الأحزاب الجديدة لا تقوى على ممارسة المهام التقليدية المناطة بها، وهو الأمر الذي دفعها للتكتل فيما بينها، فأفرزت لنا تكتلات للموالاة وأخرى للمعارضة، فتصدرت هذه التكتلات واجهة المشهد السياسي في الجزائر.

ثالثا: مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر.

شهدت الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد التعددية الكثير من المد والجزر، لذلك سنحاول تقديم هذه الإصلاحات في ثلاث محطات رئيسية شكلت مراحل مختلفة من السيرة التاريخية للنظام السياسي في الدولة.

1. الإصلاحات السياسية التي رافقت دستور 1989.

ركزت الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 على بناء دولة القانون، وذلك من خلال الفصل بين الجانبين القانوني والإيديولوجي، عكس ما كان عليه الحال إبان فترة حكم الحزب الواحد التي تميزت بالخلط بين الجانبين، حيث كانت الإيديولوجية تطغى على القانون، وهذا ما جعله يركز بشكل أكبر على المبادئ العامة التي تقوم عليها دولة القانون كمسألة الديمقراطية، بالإضافة إلى تنظيم السلطة وتحديد الصلاحيات، وتكريس نظام الحريات وحقوق الأفراد.⁽¹⁾

وقد حاول الدستور الجديد تبني مبادئ جديدة لم تعهدها الساحة السياسية من قبل، على غرار الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، من خلال تكريس مبدأ التعددية الحزبية، وفتح المجال للتنافس السياسي والتداول على السلطة، كما نص أيضا على مبدأ الفصل بين السلطات وحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى سيادة الشعب، واستقلالية القضاء ومبدأ الرقابة الدستورية.⁽²⁾

(1) مرازقة عبد الغفور، " الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق "، مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، ص 03

(2) مرازقة عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 03.

كل هذه الإصلاحات السياسية، جاءت لتشكيل القاعدة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي الجديد، غير أن كل المكاسب الديمقراطية التي جاءت بها هذه الإصلاحات لم تمنع بروز العديد من التناقضات والاختلالات والتي ظهر في مقدمتها عدم النص على حالة استخلاف رئيس الجمهورية بعد الاستقالة، وهو ما أحدث نوع من الارتباك السياسي جراء الفراغ الدستوري الذي وجدت السلطة السياسية نفسها فيه بعد الغاء المسار الانتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992.⁽¹⁾

كل هذه الاختلالات دفعت السلطة السياسية في الجزائر إلى محاولة إطلاق جملة جديدة من الإصلاحات السياسية تجسدت بعد ذلك في دستور سنة 1996، وما صاحبه من قوانين عضوية.

2. الإصلاحات السياسية بعد دستور 1996.

جاء دستور 1996 في ظروف سياسية وأمنية صعبة للغاية، وقد اجتهد واضعوه في غلق الباب أمام الأخطاء التي يرون أنهم ارتكبوها في المرحلة السابقة، والتي أدخلت البلاد في تلك الأزمة، حيث تمثلت أهم التعديلات في حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وإنشاء غرفة برلمانية ثانية تم تسميتها بمجلس الأمة تتشكل بالجمع بين لانتخاب والتعيين، إذ ينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي.⁽²⁾

كما عمل دستور 1996 أيضا على إعادة تنظيم المؤسسة التنفيذية، وإحداث محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن تصنيفها في خانة الخيانة العظمى، وكذا رئيس الحكومة عن الجنج والجنايات التي يرتكها في سياق أدائه لمهامه المكلف بها.⁽³⁾

لقد وسع هذا الدستور من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى، كما دعم هيمنة الجهاز التنفيذي على بقية الأجهزة الأخرى للدولة، ليصل الأمر حتى البنية القانونية لتنظيم المؤسسات على المستوى اللامركزي، أين يتمتع

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص 03.

⁽²⁾ صالح زباني، " الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات ". مجلة دقائر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، أبريل 2011، ص 315.

⁽³⁾ مرازقة عبد الغفور. مرجع سبق ذكره، ص 03.

الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة على حساب المجالس المنتخبة من قبل الشعب.⁽¹⁾

وبعد أن أصبح رئيس الجمهورية يملك كل الصلاحيات الواسعة بموجب الدستور، ودعم الغرفة العليا للبرلمان التي يملك في قرارها الثلث الذي يعينه، ظهرت جملة جديدة من الإصلاحات السياسية في شكل قوانين عضوية، وتعديلات دستورية جزئية، سنحاول التطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

أ. القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية:

بعد صدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، تدخل القضاء لحل الكثير من التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة في الساحة منذ فتح التعددية السياسية، وذلك لعدم تكيفها مع الأحكام الجديدة المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية، وقد كانت أغلبها أحزاب طفيلية، تنتهز المواعيد الانتخابية، لتحقيق مكاسب مالية فقط، كما عرفت هذه الفترة صرامة كبيرة في منح الاعتماد للأحزاب السياسية الجديدة، وهو ما كانت تعتبره المعارضة على أنه تضيق على الحق الدستوري في إنشاء أحزاب سياسية، وترى أن هذا الإجراء يهدد الديمقراطية.⁽²⁾

ب. القانون العضوي المتعلق بالانتخابات:

بعد تجربة عدة أنماط انتخابية منذ فتح مجال التعددية السياسية، بدءًا من نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي مرورًا بالنظام المختلط، جاء القانون العضوي المتعلق بالانتخابات ليفصل في نمط الانتخاب المناسب، حيث نص على النظام النسبي بالقائمة في انتخاب كل المجالس سواء المحلية (المجلس البلدي، المجلس الولائي)، وكذا المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان)، هذا كما نص في المادة 155 على أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم وفق نمط الأغلبية المطلقة.⁽³⁾

(1) صالح زباني. مرجع سبق ذكره، ص 316.

(2) عمار عباس، " مبادرة الإصلاحات السياسية ". مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، العدد: 27، 2011.

(3) أنظر القانون العضوي رقم 97/07 المؤرخ في 03 جوان 1997 والمتعلق بنظام الانتخابات.

ج. التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2002:

جاء التعديل الدستوري سنة 2002 كاستجابة للحركة الاحتجاجية الكبيرة التي عرفتھا منطقة القبائل في الجزائر والتي أطلق عليها إعلاميا مصطلح الربيع الأمازيغي أو الربيع الأسود، وقد أضاف هذا التعديل المادة الثالثة مكرر، والتي تنص على: "تمازغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني"⁽¹⁾. وهو ما أعتبر مكسبا للهوية الوطنية وثراء وتنوعا للثقافة الوطنية آنذاك.

د. التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008:

جاء هذا التعديل الدستوري دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، حيث اكتفي بإقراره من قبل البرلمان بغرفتيه، وقد ولد في سياق ضرورة أساسية، وهي فسخ المجال أمام الرئيس المنتهية ولايته للترشح لفترة رئاسية ثالثة بعدما كانت المادة 74 سابقا تحدد فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، بخمسة سنوات لكل واحدة، هذا كما شمل هذا التعديل الدستوري 11 مادة أخرى من الدستور السابق، وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة.⁽²⁾

لعل أهم ما ميز التعديل الدستوري لسنة 2008، أنه قُدم كإصلاح سياسي يعمل على عصرنه الدولة وفق متطلبات الحديثة للديمقراطية من خلال ترقية المرأة وتمكينها في المجال السياسي، غير أنه في الحقيقة دق مسمارا جديدا في نعش الديمقراطية بعد إلغائه لأهم أركانها والمتعلق بالتداول السلمي للسلطة.

3. الإصلاحات السياسية بعد أحداث الربيع العربي:

جاء الربيع العربي، وهبت معه نسائم الحرية والديمقراطية، حيث انتفضت الشعوب العربية على حكامها، وبدأ الأمر في تونس، لكن سرعان ما أصبح ينتقل من بلد لآخر في مشهد درامي يشبه كرة الثلج، فشعرت جميع الأنظمة السياسية العربية بالخطر، وتباينت ردود أفعالها بين الاستنفار الأمني وإطلاق الوعود، وإتهام الأطراف الخارجية بتدبير المؤامرات، غير أن السلطة السياسية في الجزائر فصلت في أمرها بإطلاق

(1) أنظر القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 أفريل 2002 والمتضمن تعديل الدستور.

(2) صالح زباني. مرجع سبق ذكره، ص 316.

حزمة كبيرة من الإصلاحات السياسية، بالإضافة إلى خفض أسعار العديد من المواد الاستهلاكية واسعة الانتشار من خلال سياسة الدعم، هذا التوجه الذي مكن السلطة السياسية من البقاء والاستمرارية وضمان الاستقرار، أما الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الفترة فقد جاء أهمها في:

أ. رفع حالة الطوارئ:

يعتبر رفع حالة الطوارئ في بداية شهر أفريل سنة 2011، بمثابة الإصلاح السياسي الذي طال انتظاره من قبل النخب السياسية المعارضة والجمعيات الحقوقية، حيث استبدل رئيس الجمهورية قانون الطوارئ الذي كان ساري المفعول منذ قرابة العشرين سنة بقانون الإرهاب الجديد، هذا الإجراء الذي يسمح بموجب القانون فرصة التظاهر السلمي للمواطنين، بالإضافة إلى إلغاء كل مظاهر التضييق السلطوي على الأحزاب السياسية وفعاليات المجتمع المدني، وقد صرح وزير الداخلية آنذاك بأن مصالحه تنتظر قانون الأحزاب الجديد للسماح باعتماد أحزاب سياسية جديدة.⁽¹⁾

ب. تعديل قانون الانتخابات، واعتماد أحزاب سياسية جديدة:

وتمثلت أهم الإصلاحات السياسية التي جاءت بتعديل قانون الانتخابات في رفع عدد نواب المجلس الشعبي الوطني إلى 462 بدل 389، وهو ما يفترض أن يعكس التزايد الديمغرافي الذي تعرفه البلاد، وبالتالي ضمان تمثيل أكثر إنصافا للمواطنين في البرلمان، هذا كما تم أيضا فرض كوتا للمرأة في القوائم الانتخابية، بحيث تحتوي أي قائمة ترشيح في الانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تضم أربع مقاعد، وأن لا يقل عدد المترشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدائرة الانتخابية التي تضم خمسة مقاعد أو أكثر، وتزداد هذه النسبة للنصف على الأقل في المقاعد الخاصة بالجالية بالخارج.⁽²⁾

(1) عصام بن شيخ، " مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم إستمرار لاحتكار السلطة للصواب؟"، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 04.

(2) عبد القادر عبد العالي، " الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر "، سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص، 05، 04.

إن المشكلة الحقيقية التي يعاني منها البرلمان لا تكمن في نسبة تمثيل المواطنين وتوزيعاتهم الجغرافية أو نسبة تمثيل المرأة في هذه الهيئة، بقدر ما تكمن في أدائها الذي تطرح حوله العديد من التساؤلات، بالإضافة إلى نوعية النواب ومستواهم وقدرتهم على تولي زمام التشريع والرقابة.

وقد رافقت التعديلات التي طرأت على قانون الانتخابات، بعض الإصلاحات السياسية الأخرى على غرار فتح المجال أمام اعتماد أحزاب سياسية جديدة، وهو ما أوجد لنا أكثر من عشرين حزبا دفعة واحدة، ليرتفع بعد ذلك العدد الإجمالي لهذه الأحزاب إلى أكثر من سبعة وستين حزب، ويبقى هذا الإجراء الذي بقي معلقا لفترة طويلة، بعد رفض وزارة الداخلية طلبات الكثير من النخب الوطنية التي كانت ترغب في تنظيم نشاطها السياسي، على الرغم من أن فتح المجال أمام تكوين الأحزاب حق مدني وسياسي مشروع لا يرتبط بظرف زمني معين، يطرح العديد من الأسئلة حول أحقية وزارة الداخلية في منح التراخيص على اعتبار عدم حيادها داخل المشهد السياسي وانتماءاتها داخل حكومة مشكلة من تحالف رئاسي لثلاثة أحزاب، وبالتالي نجد أنفسنا أمام ضرورة إيجاد جهات أخرى يجب أن تتكفل بالعملية على غرار المجلس الدستوري أو المحكمة العليا.

4. التعديل الدستوري 2016:

جاء هذا التعديل الدستوري لسنة 2016، بمثابة اللمسة الأخيرة التي ختم بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ورشة الإصلاحات السياسية التي فتها مع بداية سنة 2011، وتميز الدستور الجديد بإدخال أربع مواد جديدة، وتعديل سبعة وستين مادة أخرى، وإضافة ثلاثة وعشرين مادة بصيغة المكرر، وتأتي أهم الإضافات التي قدمها الدستور الحالي في: ⁽¹⁾

✓ إقرار التعددية اللغوية والثقافية من خلال تعديل المادة الثالثة مكرر، بحيث أصبحت تمازجت لغة وطنية ورسمية، بعد أن كانت لغة وطنية فقط بموجب تعديل سنة 2002، وقد خلف هذا التعديل جدلا واسعا في على اعتبار نظرتين

(1) ماهر قنديل، " الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟ " . سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 08 _ 11.

مختلفتين: من جهة، يعطي هذا التعديل مناخا تعايشيا إيجابيا بين مختلف الأطياف التي تشكل النسيج المجتمعي دون إقصاء، ومن جهة ثانية، قد يفتح المجال أمام انقسامات وشروخات كبيرة داخل المجتمع ما يهدد الهوية الوطنية الجامعة.

✓ إقرار مبدأ الفصل بين السلطات من خلال تعديل الدباجة، والمادة الرابعة عشر، حيث وللمرة الأولى في التاريخ الدستوري للجمهورية أصبح مبدأ الفصل بين السلطات من المبادئ التي تقوم عليها الدولة كالعدالة الاجتماعية والتنظيم الديمقراطي.

✓ منع مزدوجي الجنسية من تقلد المناصب السامية في الدولة، من خلال تعديل المادة الواحدة والخمسين، وقد أحدث هذه المادة صداما كبيرا داخل البرلمان، حتى بين الأحزاب الموالية للسلطة، لما تحمله من تمييز صريح بين أبناء الشعب الواحد، ناهيك عن حرمانها للجزائريين من كفاءات أبنائها في الخارج.

✓ تحديد الفترة الرئاسية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، من خلال المادة الرابعة والسبعين، وقد تم إقرار عدم السماح بتعديلها تحت أي وضع من خلال إدخالها كنقطة ثامنة في الثوابت الدستورية، وعليه يرجع التداول السلمي على السلطة كمبدأ دائم في الحياة السياسية، ما يسمح بتعزيز قيم التنافس الديمقراطي.

✓ جاء تعزيز دور السلطة التشريعية من خلال تعديل الفقرة الرابعة من المادة السابعة والسبعين، والتي تنص على ضرورة استشارة البرلمان في تعيين الوزير الأول، هذا بالإضافة إلى تعديل المادة الرابعة والثمانين، والتي تنص على تقوية دور المجلس الشعبي الوطني في مراقبة عمل السلطة التنفيذية، من خلال التأكيد على ضرورة وإجبار الحكومة على تقديم برنامج سياساتها العامة أمامه.

✓ تأكيد حرية البحث العلمي، ورفع سقف حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي، من خلال تعديل المادة الثامنة والثلاثين.

في الحقيقة يعتبر التعديل الدستوري الأخير، بمثابة الإصلاح السياسي الذي طال انتظاره في الجزائر لما حمله من آليات فعالة في بناء دولة القانون والمؤسسات،

والانتقال نحو ديمقراطية الحياة السياسية، غير أن التساؤلات تطرح في مدى التزام السلطة السياسية بهذا الدستور والعمل به، وعدم تجاوزه في معاملاتها مع جميع الفعاليات السياسية المختلفة.

الخاتمة:

عرفت الجزائر منذ إقرار التعددية السياسية العديد من الإصلاحات السياسية، التي تميزت بانقسامها إلى ثلاثة مراحل أساسية، انطلقت الأولى مع فتح التعددية السياسية من خلال دستور 1989 واستمرت إلى غاية 1999 تاريخ انتخاب رئيس جديد للبلاد، ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي وإلغاء الانتخابات التشريعية ما أدخل البلاد في دوامة من العنف والحرب الأهلية، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة بدأت معالمها بالبروز مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية، هذه المرحلة التي تميزت بإطلاق جملة كبيرة من الإصلاحات السياسية، والتي استطاع من خلالها النظام السياسي استرجاع الأمن وعودة الحياة الطبيعية، واستمرت هذه المرحلة حتى بداية أحداث الربيع العربي، هذه الأحداث التي كادت تعصف بالنظام الجزائري من خلال الاحتجاجات التي عرفتها البلاد، وهو ما عجل في بداية مرحلة ثالثة من الإصلاحات السياسية، استمرت حتى تاريخ المصادقة على التعديلات الدستورية سنة 2016، وتميزت هذه المرحلة بالعديد من المكاسب الديمقراطية، على غرار رفع حالة الطوارئ والسماح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة.

من خلال تتبع مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر، نصل إلى العديد من النتائج المختلفة والتي يمكن أن تساعد في تقييم هذه التجربة الإصلاحية، حيث تتمثل أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

✓ الإصلاح السياسي في الجزائر كان وليد أزمة عالمية عصفت بكل الأنظمة السياسية الاشتراكية في نهاية الثمانينيات، وعجلت في التحول نحو الديمقراطية، ما يعني غياب الإرادة السياسية الحقيقية في إطلاق هذه الإصلاحات، وهو الأمر الذي دفع السلطة آنذاك في التراجع عن إصلاحاتها بمجرد شعورها بخطر فقدان سلطتها.

- ✓ المعضلة الأمنية ساهمت بشكل كبير في عرقلة مسار الإصلاحات السياسية لفترة طويلة ناهزت العشرة سنوات.
- ✓ حالة الجمود السياسي التي عرفتھا الساحة السياسية، من خلال التحالف الرئاسي، ساهم بشكل كبير في عرقلة الإصلاح السياسي في هذه الفترة.
- ✓ الخطر الكبير الذي شكله الربيع العربي على السلطة في الجزائر دفعها إلى تبني إصلاحات سياسية حقيقية، ساهمت بشكل كبير في إنعاش الحراك السياسي وعودة المعارضة إلى النشاط من خلال إنشاء تحالفات فيما بينها.

قائمة المراجع:

أ. الموثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996 (المعدل 2016). الجزائر: دار بلقيس للنشر، 2016.
2. القانون العضوي رقم 97/07 المؤرخ في 03 جوان 1997 والمتعلق بنظام الانتخابات.
3. القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 أفريل 2002 والمتضمن تعديل الدستور.

ب. القواميس والمعاجم:

✓ باللغة العربية:

1. بن منظور الأفريقي المصري (محمد بن مكرم) لسان العرب. الجزء 02، الرياض: إصدارات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

✓ باللغة الأجنبية:

1. *Larousse dictionnaire de français*. manchecourt: l'imprimerie maury eurolivres, 2004.
2. *Oxford basic english dictionary*. united kingdom: oxford university press, 2012.

ج. الكتب:

1. محمد عزيز (إبراهيم) إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. السلیمانیة: مطبعة روز، 2012.

2. مجموعة (باحثين) وثيقة الإسكندرية. مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 14 مارس 2004.
3. الشرقاوي (سعاد) الأحزاب السياسية: أهميتها، نشأتها، نشاطها. القاهرة: مركز البحوث البرلمانية، 2005.

د. المقالات:

1. بابا عربي (مسلم) " محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد: 09، 2013.
2. عبد الغفور (مرازمة) " الإصلاحات السياسية في الجزائر: تحديات وآفاق ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات.
3. زياني (صالح) " الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات ". مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص، أبريل 2011.
4. عباس (عمار) " مبادرة الإصلاحات السياسية ". مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة، العدد: 27، 2011.
5. بن شيخ (عصام) " مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر: مبادرة تاريخية للتغيير أم إستمرار لاحتكار السلطة للصواب؟ ". سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.
6. عبد العالي (عبد القادر) " الإصلاحات السياسية ونتائجها المحتملة بعد الانتخابات التشريعية في الجزائر ". سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
7. قنديل (ماهر) " الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟ " ". سلسلة تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

هـ. الدراسات غير المنشورة:

1. بوضياف (محمد) " مستقبل النظام السياسي الجزائري ". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، 2008/2007.

أ. المواثيق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989. متحصل عليه من موقع رئاسة الجمهورية: [http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm#السلطة النشر](http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm#السلطة_النشر) يعية، يوم 2017/03/30، على الساعة 18.30.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1996. متحصل عليه من موقع رئاسة الجمهورية: <http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm#DROITSETLIBERTES>، يوم 2017/03/30، على الساعة 18.30.